جدولة الديون في المصارف الاسلامية
البنك الإسلامي الأردني إنموذجا
scheduling of debts in In Islamic banks, the Jordan Islamic Bank is a model

إعـــداد :

د. هيام سامي الزعبي

استاذ مساعد- الجامعة الإسلامية بمنيسوتا

د. رائد حسن بني عيسى

استاذ مساعد- الجامعة الإسلامية بمنيسوتا

ط.د سعيد زهرة

باحثة دكتوراه- الجزائر

الملخص

هدفت الدراسة إلى التعرف على جدولة الديون في المصارف الإسلامية، ومدى التزامها بضوابط الشريعة الإسلامية عند اجرائها لعملية جدولة الديون، وبيان كيفية إجراء البنك الإسلامي الأردني لعملية جدولة الديون. وذلك نظرًا لمعاناة العديد من العملاء من معيقات في خدمة ديونهم، والحاجة إلى إيجاد حلول تمكنهم من سداد ديونهم سواء في المصارف الإسلامية والتقليدية، ولكن تبقى مسألة مشروعية هذه الحلول، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي للوقوف على موضوع الدراسة.

وتوصلت الدراسة إلى أن عملية جدولة الدين هي مجرد تأجيل وتخفيف مؤقت في عبء الدين، ويزول أثرها بعد فترة، ويتزايد عبء الدين بسبب تزايد الدين مرة أخرى، وتتم عملية الجدولة في البنك الإسلامي الأردني بدون زيادة على أصل الدين.

وتوصي الدراسة بإمكانية الوقاية من مشكلة الديون المتعثرة من خلال وضع سياسات إرشادية واستثمارية للعميل من خلال دراسة وضعه وهل يوجد إمكانية لاستمرار نشاطه وسمعته الجيدة ووفاءه بالتزاماته سابقاً.

الكلمات المفتاحية: جدولة الديون، الديون المتعثرة، المصارف الإسلامية

Abstract

The study aimed to identify debt scheduling in Islamic banks, and the extent of their commitment to the controls of Islamic Sharia when carrying out the debt scheduling process, and to explain how the Jordan Islamic Bank carries out the debt scheduling process.

This is due to the suffering of many customers from obstacles in servicing their debts, and the need to find solutions that enable them to pay their debts in both Islamic and traditional banks, but the question of the legitimacy of these solutions remains, and The study used the descriptive analytical approach to address the subject of the study.

The study concluded that the debt scheduling process is merely a postponement and temporary relief in the debt burden, and its effect disappears after a period, and the debt burden increases due to the increase in debt again, and the scheduling process is carried out in the Jordan Islamic Bank without an increase in the principal debt.

The study recommends the possibility of preventing the problem of bad debts by setting advisory and investment policies for the customer by studying his situation and whether there is a possibility for his activity and good reputation to continue and fulfill his previous obligations.

Keywords: Debt rescheduling, bad debts, Islamic banks

المقدمة

إن عـدم قـدرة المدينيـن على سـداد الأقسـاط وتكاليفها فـي المواعيد المتفـق عليها مع المصارف هي السـبب فـي طلب إعـادة ترتيب لجدول السـداد وهو ما يسـمى بجدولة الدين، وبظهور المصارف الإسلامية التي تتعامـل مـع عملائها فـي الغالب عـن طريـق الالتزامات الآجلـة فتصبح دائنة لهم سـواء أكان الديـن ناتجا عن عقد بيـع المرابحـة ، أم البيع الآجل، ظهرت المشـكلة وهي خسـارة المصـرف عوائد الديون المتأخرة بسـبب عجـز العمـلاء أو مماطلتهم عن دفع أقسـاطهم المسـتحقة عليهم لذا أصبحـت الحاجـة ملحـة لإيجاد حلـول لأزمـة المديونيـة التي باتت شـبحا يطـارد الجهـات الدائنة والمدينـة، واسـتخدمت المصارف جدولـة الديون كطريقة لتسـوية الديون .

مشكلة الدراسة:

يعانـي الكثيـر مـن مصاعب في خدمـة ديونهم ومـن هنا تظهـر الحاجة إلـى إيجـاد حلـول لأزمـة المديونيـة، وظهرت فـي المصارف الإسـلامية والتقليديـة ما يسـمى بـ (جدولـة الديون)، وجـاءت هذه الدراسـة للإجابة على السـؤال الرئيـس: ما مـدى مشـروعية جدولـة الديون كمـا تجريها المصارف الإسـلامية؟

ويتفرع عنه عدة أسئلة:

1. ما ماهية جدولة الديون ؟
2. كيف تتم عملية جدولة الديون في البنك الإسلامي الأردني؟
3. ما الفـرق بين المصـارف الإسـلامية والمصـارف التقليدية عنـد إجراء عمليـة جدولة ديون عملائها غيـر القادرين على تسـديد مديونياتهم.؟

أهداف الدراسة:

1. التعرف على ماهية جدولة الديون.

2 بيـان مدى التزام المصارف الإسـلامية بضوابط الشـريعة الإسـلامية عند اجرائهـا لعملية جدولـة الديون.

3 بيان كيفية إجراء البنك الإسلامي الأردني لعملية جدولة الديون؟

4 بيـان الفرق بيـن المصارف الإسـلامية والمصارف التقليديـة عند إجراء عملية إعادة جدولـة الديون.

حدود الدراسة :

سـتتناول الدراسـة جدولة الديون في البنك الإسـلامي الأردنـي كنموذج للمصارف الإسـلامية.

الدراسات السابقة:

وردت العديد من الدراسـات التي تناولت الديون المتعثرة، وحسـب إطلاع الباحثيـن بعض الدراسـات اشـارت إلى مسـألة جدولة الديـون وفيما يلي عـرض لأهم الدراسـات التي لها صلـة بالموضوع:

● دراسـة الـداوود (٢٠٠٠)، «إدارة الديـون المتعثرة لدى البنـوك التجارية في الأردن».

تناولت الدراسـة الديون المتعثـرة في البنوك التجارية، وبينت أسـباب تعثر القـروض وآثارها، وطرق معالجة الديون، وتوصلت الدراسـة إلى أن جدولة الديون إحدى طرق معالجـة تعثر الديون.

● دراسـة الصـوا (٢٠٠٣)،» الشـرط الجزائـي فـي الديـون دراسـة فقهية مقا ر نة

تناولت الدراسـة الشـرط الجزائي في الديون، والتعويض التأخيري المترتب علـى التأخير فـي السـداد الدين من جهـة المديـن المماطـل، وتوصلت الدراسـة إلى إن حكمهمـا التحريم.

● دراسة حداد (٢٠٠٥)، «الديون المتعثرة في البنوك التجارية في الأردن»

تناولت الدراسـة تعثر التسـهيلات الائتمانيـة في البنـوك التجارية العاملة فـي الأردن والطـرق المثلـى لمواجهة خطر تعثـر التسـهيلات الائتمانية،

وتوصلت الدراسة إلى وجود علاقة بين تعثر التسهيلات الائتمانية في البنوك التجارية الأردنية وكل من السياسة الائتمانية المتبعة والعوامل الخارجية المحيطة بالبنك

- دراسة القرة داغي (٢٠٠٧)، « مشكلة الديون المتأخرات وكيفية ضمانها في البنوك الإسلامية»

تناولت الدراسة مشكلة المتأخرات في الديون وذلك بتأخر العميل عن سداد ديونه للمصرف الإسلامي ومماطلته، وتوصلت الدراسة إلى ما يمكن اعتباره من الحلول الجذرية مثل غرامات التأخير، والشرط الجزائي والتعويض عن طريق القضاء أو التحكيم

- دراسة قادري وساسي (٢٠١٧)، «إدارة الديون المتعثرة في البنوك الإسلامية »

تناولت الدراسة مشكلة الديون المتعثرة في المصارف الإسلامية وطرق معالجتها، وتوصلت الدراسة إلى أن من اهم معالجات مشكلة الديون المتعثرة في المصارف الإسلامية الضمانات العينية والشخصية، وفرض غرامات على المتأخر وتوجيهها إلى أغراض الخير والبر.

- دراسة ديدح (٢٠٢١)، «جدولة الدين في المصارف التقليدية والمصارف الإسلامية»

تناولت الدراسة جدولة الديون في المصارف التقليدية والمصارف الإسلامية، وكيف تتم عملية الجدولة فيهما، وتوصلت الدراسة إلى أن جدولة الديون بزيادة المبلغ هو ربا المحرم شرعا.

إضافة الدراسة

بعد استعراض الدراسات السابقة، والتعرف على أهدافها، وما توصلت إليه، وحسب حدود معرفة الباحثين، فأن هذه الدراسات لم تتعرض إلى كيفية إجراء عملية جدولة الديون في المصارف الإسلامية ومدى التزامها بضوابط الشريعة الإسلامية. ولهذا جاءت هذه الدراسة لتركز كيف تتم عملية الجدولة في المصارف الإسلامية والبنك الإسلامي

الأردني، من خلال عرض أساليب جدولة الديون وبيان مدى توافقها مع الشريعة الإسلامية.

منهج البحث:

تقوم الدراسة على تناول الموضوع من خلال المنهج الوصفي التحليلي بالحصول على المعلومات الخاصة بموضوع البحث من مصادرها، ثم تحليلها للتوصل إلى نتائج البحث.

المطلب الاول: جدولة الديون

الفرع الأول: الديون المتعثرة

قبل التعرف على كيفية إجراء جدولة الدين وصورها في المصارف التقليدية والإسلامية لابد من الإشارة إلى التعرف على ماهية الديون المتعثرة وبيان أسبابها للوصول إلى عملية الجدولة كأسلوب من أساليب المعالجة التي تتبعها المصارف.

الدين المتعثر هو ذلك الجزء غير المسدد أو الرصيد المتبقي من المعاملات التي جرت بالائتمان، ويشمل هذا المفهوم القروض التي تعرضت اتفاقيات دفعها بين المصرف والمقترضين إلى مخالفات أساسية نتج عنها عدم قدرة المصرف على تحصيل تلك القروض وفوائدها، الأمر الذي يجعل من احتمالية خسارة المصرف لتلك القروض مرتفعة (الربيعي، ٢٠٠٨).

ومن أهم أسباب تعثر الديون ما يتعلق بالبنك، ومنها ما يتعلق بالعميل، وقد تكون أسباب خارجة عن إرادة البنك والعميل.

علاقة جدولة الدين بتعثر السداد

تعتبر عملية الجدولة من أهم طرق معالجة الديون المتعثرة فالاتفاق على إعادة الجدولة يعني منح تسهيلات للعميل المتعثر وإعطائه فرصة

لإعـادة تنظيـم إعمالـه ليتمكن مـن تحقيق عائد مناسـب يكفي لسـداد ديونه وأعبائها.

الفرع الثاني: جدولة الدين

تعـرف جدولة الديـن بأنها اتفاق مـا بين الدائـن والمدين، يرمـي إلى تغيير آجال اسـتحقاق أقسـاط سـداد الأموال المقترضة (بلوناس، ١٩٩٦).

وتعـرف بأنها اتفاق من جديـد بين المدين (المقتـرض) والدائن (المقرض) على شـروط جديدة تخـص القرض السـابق، لم يلتـزم المديـن بتنفيذها، كمـا جاء في العقـد المبرم بيـن الطرفين،

أي هـي الاتفاق مع الجهـة الدائنة على وضـع جدول جديد للوفـاء بالدين، وقـد تغطي إعـادة الجدولـة أصل الديـن وحده وقـد تغطي أصـل الدين والفوائد (اسـماعيل، ١٩٩٦).

ويـرى بعض الخبراء أن عمليـة إعادة الجدولة هي بمثابـة دين جديد يعطيه الدائن للمدين الذي يطلب تأجيل السـداد (زكي، ١٩٨٥).

الفرع الثالث: العوامل التي تعتمد عليها جدولة الديون

1. صـدق العميل فـي تحديد شـروط الجدولـة، وهذا يعتمد علـى تجارب البنك السـابقة معه وهـل كان يفـي بالتزاماته وهل ظروفـه المالية تمكنه مـن الالتـزام بوعـوده. وإذا لم يكـن للبنك تعامل سـابق معه يمكن الاسـتعلام من السـوق ومن الأشـخاص الذين يتعامل معهم سـواء الموردين أو الذين يبيـع لهم بضاعتـه ومحاولـة التعرف على مـدى صدقه والتزامـه بأقواله.
2. يجـب الأخذ بعين الاعتبار بـأن تكون الجدولة تناسـب إمكانيات العميل للسـداد خصوصـاً مـن حيـث قيمة القسـط وموعـد سـداده ومدة الجدولة، وذلك بان تتـلاءم وموعد التدفقات النقديـة للعميل ومقدار ما يمكن تسـييله من أصولـه المرهونـة أو غير المرهونـة (الملكاوي، ٢٠١٠).

3 قد يتنازل البنك عن جزء من أرباحه عند إعداد الجدولة وذلك إما بالتخلي عن بعض الفوائد التي احتسبها على العميل، أو الفوائد التي سيتم احتسابها عليه وهذا يساعد البنك في الوصول إلى تسوية ودية مع العميل وقبول مقترحات البنك في التسوية المطروحة (الداوود، ٢٠٠٠).

4 وحالة الأسواق المالية، سواء عالمياً أو إقليميا أو محلياً، التي قد تسود البنك خلال فترة الجدولة، يجب أن لا تغفل عنها البنوك الدائنة (الداوود، ٢٠٠٠).

5 على البنك أن يقارن بين جدولة الدين المتبقي وبين اللجوء إلى القضاء ومقدار ما يمكن تحصيله من الدين بواسطة القضاء والمدة اللازمة لذلك، فإذا وجد أن تحصيل الدين سيؤدي إلى تحصيله بمده طويلة وأقساط متدنية، فعليه القبول بالجدولة مع إعفاء العميل من كل أو جزء من الفوائد (الداوود، ٢٠٠٠).

المطلب الثاني: جدولة الديون في المصارف التقليدية

الفرع الأول: جدولة الديون في المصارف التقليدية

ا-التعامل المصرفي بالفوائد

الفائدة في اللغة ما يأتي الإنسان من نفع مادي أو معنوي، (ابن منظور،١٩٩٩)، وهذا يلتقي مع معنى الربا في اللغة وهو الزيادة، (ابن منظور،١٩٩٩). والفائدة التي تتعامل بها البنوك لا تختلف عن الربا، بل هي عين الربا وما هي إلا زيادة مشروطة في قرض مؤجل.

تحريم الربا ورد في القرآن الكريم والسنة النبوية وهو من الكبائر ومن السبع الموبقات، قال تعالى: « ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ قَالُواْ إِنَّمَا الْبَيْعُ مِثْلُ الرِّبَا وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا» (سورة البقرة،آية ٢٧٥)، وعن جابر قال لعن رسول الله صل الله عليه وسلم: آكل الربا وموكله وكاتبه وشاهديه

كلية الاقتصاد وإدارة الأعمال
الجامعة الإسلامية بمنيسوتا
www.ium.edu.so
http://ium.usa.online
ium.usa.online@gmail.com
+ 90 5528004880
المركز الرئيسي IUM
الجامعة الإسلامية بمنيسوتا
Islamic University of Minnesota

وقال هم سواء. (النيسابوري، ٢٠١٠)

٢-أنواع التعامل المصرفي في البنوك التقليدية

ينقسم التعامل المصرفي إلى نوعين:

النوع الأول: الأعمال الخدمية:

وهي التي تتعلق بالنواحي الخدمية التي يقدمها المصرف إلى زبائنه والمتعاملين معه بالأجر، (الأمين، ٢٠٠٠).

النوع الثاني: أعمال الإقراض والتسليف

وهي نوع من التعامل المصرفي تدخله الفائدة في الغالب لأن هناك من القروض والسلف قد يكون حسناً لله تعالى بدون فائدة، (الامين، ٢٠٠٠).

٣-إجراء عملية جدولة الدين في المصارف التقليدية

إن ما يدعو المصارف التقليدية والإسلامية إلى إجراء عملية جدولة الدين هو ارتفاع مستوى الديون المتعثرة التي أصبحت أزمة تواجه البنوك في الفترة الحالية وبعد فشل العملاء في السداد لعدم توافر السيولة وتراجع عدد من المشاريع.

مراحل عملية الجدولة في البنوك التقليدية:

أ بالنسبة للجهة المسؤولة عن جدولة الديون في المصارف سواء التقليدية أو الإسلامية هي ما تسمى بدائرة تعديل الائتمان ولها تسميات مختلفة منها دائرة المتابعة والتحصيل ودائرة تحصيل والأصول الخاصة.

ب قبل أن تتخذ هذه الدائرة مع العميل المتعثر أي إجراء يجب أن يتولد لدى البنك قناعة بأن الدين قد وصل إلى درجة عالية من الخطورة بحيث يمكن اعتباره ديناً مشكوكاً فيه وذلك بوجود معايير كثيرة لدى البنك منها (حداد، ٢٠٠٥).

1. عدم سداد الدين رغم استحقاقه لمدة لا تقل عن ثلاثة أشهر.
2. التدهور الحاد للمركز المالي للعميل.

3 انخفاض قيمة الضمانات التي قدمها العميل تأميناً لسداد الدين الذي حصل عليه.

4 هروب العميل لخارج البلاد.

ت الإجراءات التي تتخذ بحق العميل المتعثر قبل اتخاذ قرار جدولة ديونه: تتعامل دائرة متابعة الائتمان مع كل حالة بما يتلاءم وأوضاع صاحبها المالية ومقدار الضمانات المتوفرة للبنك.

ومن ثم يقوم البنك بالاتصال مع الأشخاص الذين تعثرت ديونهم والاجتماع بهم أملا في التسديد الودي حيث إن البنك لا يرغب في الشروع في اتخاذ الإجراءات القانونية بحق هؤلاء العملاء إلا في الحالات الضرورية، لأن الهدف هو تحصيل حقوق البنك بأسرع وقت ممكن ودون تحميل العميل لمزيد من المصاريف والرسوم التي تتطلبها الإجراءات القانونية.

٤-دواعي جدولة الدين في الاقتصاد التقليدي:

بالنسبة للمدين:

أ تجنب تكاليف عدم الوفاء بالدين فعدم الوفاء بالدين والتنكر له قد يؤدي إلى نتائج سلبية تتمثل في إعلان إفلاسه (خضير، ٢٠٠٢).

ب فشل المدينين في إيجاد بديل لتخفيف عبء الدين، أي العجز عن السداد بخلاف إعادة الجدولة (خضير، ٢٠٠٢).

ت لتحويل الديون القصيرة إلى ديون طويلة. فإن الجدولة تتيح للمدين أخذ وقت أطول لاتخاذ تدابير معينة لسداد الديون (الملكاوي، ٢٠١٠).

ث تجنب الحجر على أمواله أو اللجوء إلى التقاضي مما يحمله نفقات إضافية.

ج عجز المدين عن السداد لعدم تحمله القسط الشهري، فرغبة منه بالالتزام مع تقليل القسط وفاء بديونه.

بالنسبة للدائن:

أ تجنب تكاليف فرض العقوبات على المدينين حيث لا يجني منافع مباشرة من جراء فرض العقوبات على المدين والحجز على ممتلكاته،

ولكنــه قد يتعرض لضغــوط وتكاليف قضائيــة (خضير، ٢٠٠٢).

ب من اجــل تجنب إعلان الإفلاس أو التوقف عن الســداد وذلك لمصلحة الدائن والمدين.

ت يســعى كل من الدائــن والمدين إلى الوصــول إلى إطالة فترة ســداد الديــون والوصــول إلى شــروط أخرى لتســوية أعباء هــذه الديون في المستقبل (زكي، ١٩٧٨).

ث لتحقيــق فوائد اقتصادية تضمــن للدائن الحصول علــى أمواله وتعطي للمديــن فترة تأجيــل تتيح له إعــادة ترتيب ديونه.

ج تعــد جدولــة الديــون خير مثــال علــى محاولــة التصــدي للمديونية إذا عملــت على تخفيف الأعبــاء المترتبة على الديون بزيادة درجة تيســيرها وانخفاض أســعار الفائــدة فيها.

٥-فوائد التأخير

إذا تأخــر عميل البنك التقليدي عن ســداد قيمة القــرض والفوائد في تاريخ الاســتحقاق تطبق عليه القاعدة الجاهلية المشــهورة (إمــا أن تقضي وإما أن تربــي) ويقصــد بذلــك فوائد التأخيــر التي يفرضهــا البنك علــى العميل المتعثر.

و هــي الفوائــد المســتحقة عند التأخيــر في تنفيــذ التزام محلــه دفع مبلغ مــن النقــود أيــا كان مصدر هــذا الالتــزام، عقــداً أو إرادة منفــردة أو عملًا غير مشــروع أو كســباً دون ســبب أو نص للقانــون، فهذا الالتــزام (دفع النقــود) يقبــل التنفيذ العيني دائمــاً ولا محل للمطالبة فيــه عن التعويض عــن عدم التنفيــذ، فتقتصــر المطالبة فيه علــى التعويض عــن التأخير في تنفيذه (عبد الكريــم، ٢٠٠٨).

حالات المدين الذي تفرض عليها فوائد التأخير (هندي، ٢٠٠٠):

1. العميــل القادر وغيــر الراغب في الســداد، فــإن فوائــد التأخير تفرض أساساً.
2. العميل الراغب في الســداد وغير القادر مؤقتــا أي يعاني من صعوبات مؤقتــة، فــلا تتخــذ بشــأنه أي إجــراءات تعســفية، بــل يحــاول البنك

مساعدته للخروج من الأزمة.

3 العميل الراغب في السداد ولكنه غير قادر حالياً أو مستقبلًا على سداد ما عليه من التزامات، فإن البنك يلجأ إلى التفاهم معه.

٦-الشرط الجزائي

وهو بند عقدي، يدرجه المتعاقدان في عقدهما أو في اتفاق لاحق، لضمان احترام العقد وكفالة تنفيذه، بحيث أنه إذا أخل المتعاقد بالتزامه أدى مبلغا معينا للمتعاقد الآخر (ابو سعد، ٢٠٠١).

والشرط الجزائي من الشروط الجعلية، والشرط الجعلي هو ما يكون اشتراطه بتصرف الإنسان، وإرادته، فيجعل بعض عقوده أو التزاماته معلقة عليه، أو مرتبطة به، بحيث إذا لم يتحقق ذلك الأمر لا تتحقق تلك العقود والالتزامات (اليمني، ٢٠٠٦).

أنواع الشرط الجزائي

وهو نوعان: **النوع الأول:** هو ما كان مقرراً لعدم تنفيذ الأعمال على الوجه المتفق عليه أو تأخيرها عن الوقت المحدد وحكمه الجواز ، والنوع **الثاني:** هو ما كان مقرراً لتأخير الوفاء بالديون، وهو غير جائز لأنه صريح الربا.

إذًا الشرط الجزائي الذي تتعامل به المصارف التقليدية باطل إذا كان متعلق بتأخير الوفاء بالديون، فهو من الربا المحرم.

٧-دور البنك المركزي في عملية جدولة الديون

يجب الإشارة إلى دور البنك المركزي في عملية الجدولة في المصارف التقليدية والإسلامية حيث أنه اصدر تعليمات تصنيف التسهيلات الائتمانية واحتساب مخصص التدني واحتياطي المخاطر المصرفية العامة وجميع المصارف ملزمة بهذه التعليمات (البنك المركزي الاردني، ٢٠٠٩).

وقد جاء بخصوص جدولة الدين تحت بند رابعاً: جدولة التسهيلات الائتمانية غير العاملة أن البنك لا يقوم بعملية الجدولة أكثر من ثلاث مرات. وأنه يتم التوقف عن احتساب الفوائد على القرض المتعثر بعد

مضـي (٩٠) يوم مـن تاريخ التوقف عن الدفـع وبالتالي هو حـدد المدة التي تعطـى للعميل قبـل القيام بجدولـة ديونه.

المطلب الثالث: جدولة الديون في البنك الاسلامي الأردني

الفـرع الأول: صيـغ التمويـل الإسـلامية في البنك الإسـلامي الأردني

يقـوم البنك الإسـلامي الأردني بجميـع أوجه النشـاط المصرفي وسـائر عمليات التمويل والاسـتثمار المنظمة على أسـاس غير ربـوي ومن أوجه الاسـتثمار التي يقوم بها:

1. **المرابحـة:** وهي بيع السـلعة بمثل الثمن الذي اشـتراها بـه البائع مع زيـادة ربح معلوم متفـق عليه (ابـن قدامة،١٩٨١).
المرابحـة للآمر بالشـراء: تُعـرف بأنهـا: «بيع البنـك إلى عميلـه (الآمر بالشـراء) سـلعة بزيادة محددة على ثمنها أو تكلفتها بعـد تحديد تلك الزيـادة (ربـح المرابحة فـي الوعـد)». وتسـمى بالمرابحـة المصرفية (التقرير السـنوي، البنك الاسـلامي الاردنـي، ٢٠١٠).
2. **المضاربـة:** هـي تقـوم علـى أسـاس أن يكـون المال من شـخص والعمل من شـخص آخر على أن يكـون الربح بينهما بحسـب الاتفاق، والخسـارة على صاحـب رأس المال (شـبير، ٢٠٠٧)
ويدخـل البنك الإسـلامي الأردنـي طرفا فـي عمليات الاسـتثمار من هذا النـوع بأن يقـدم النقد الـلازم كليا أو جزئيـا لتمويل عمليـة تجارية محددة يقـوم بالعمل فيها شـخص آخر على أسـاس المشـاركة في الربح أو الخسـارة حسـب التطبيقات الشـرعية المعتمدة .
3. **المشـاركة:** التمويل بالمشـاركة فـي البنك الإسـلامي الأردني يقوم بتقديـم البنك والعميل المال بنسـب متسـاوية أو متفاوتـه من اجل إنشـاء مشـروع جديد أو المسـاهمة في مشروع
قائـم، بحيـث يصبـح كل واحد منهمـا متملـكا حصة فـي رأس المال

كلية الاقتصاد وإدارة الأعمال
الجامعة الإسلامية بمنيسوتا
www.ium.edu.so
http://ium.usa.online
ium.usa.online@gmail.com
+ 90 5528004880
الجامعة الإسلامية بمنيسوتا
Islamic University of Minnesota
IUM المركز الرئيسي

بصفة ثابتة أو متناقصة ومستحقة لنصيبه من الأرباح. وتقسم الخسارة على قدر حصة كل شريك في رأس المال ولا يصح اشتراط خلاف ذلك(التقرير السنوي، البنك الاسلامي الاردني،٢٠١٠).

4. **التأجير المنتهي بالتمليك:** وهي الإجارة التي تنتهي بتملك المستأجر الموجودات المؤجرة وتأخذ عدة صور حسبما ورد في معيار الإجارة والإجارة المنتهية بالتمليك الصادر عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية والإسلامية.

ويقوم البنك الإسلامي الأردني لوسائل نقل من طائرات ومركبات مختلفة، وآلات ومعدات، وعقارات، وغيرها وتأجيرها لفترة محددة على أن يتملكها المستأجر في نهاية تلك المدة في حال أوفى بشروط العقد المبرم مع البنك

5. **القرض الحسن:** للبنك الإسلامي الأردني دور اجتماعي متميز يعمل على تعزيز القيم الروحية والخلقية في المجتمع وتوثيق أواصر الترابط والتراحم بين أبنائه من خلال أنشطته، فيقوم البنك الإسلامي الأردني بتقديم القروض الحسنة مباشرة للأفراد ولغايات اجتماعية كالتعليم والعلاج والزواج (التقرير السنوي، البنك الاسلامي الاردني، ٢٠١٠).

الفرع الثاني: إجراء عملية جدولة الدين في البنك الإسلامي الأردني

أولاً: مراحل جدولة الديون في البنك الإسلامي الأردني (ابو العز، ٢٠١٢)

1. تسمى الجهة المسؤولة عن جدولة الديون في البنك الإسلامي الأردني (دائرة المتابعة والتحصيل).
2. تتعامل البنوك الإسلامية مع كل عميل حسب أوضاعه المالية، من خلال إجراء دراسات ائتمانية لمعرفة مدى مقدرته على السداد.
3. يقوم البنك بالاتصال مع العميل المتعثر للوصول إلى حل لتسوية

الديــون قبل اللجوء إلــى القضاء.

4. اللجوء إلى جدولة الديون غير عاملة.
5. يقوم البنك الإســلامي الأردنــي بجدولة الديون غيــر عاملة وذلك بمنح المدين المعســر مهلة دون أي زيــادة على أصل الدين.
6. يمكــن إجراء عمليــة مرابحة جديــدة بالاتفــاق بين البنــك ولعميل على ربح أكثــر لتغطية مــا فات البنك بســبب جدولــة الدين.

يمكــن معالجــة المماطلة فــي الديون في حــال تأخر العميل عن الســداد من خــلال تعهــده بتقديم نســبة معينة زيــادة علــى الدين ليقــوم البنك بصرفهــا فــي جهــات الخير تحــت رقابــة الهيئة الشــرعية، وهذا يُشــكل ضغطا علــى المدين المماطــل ويتضمن عدم تســاهله في الســداد، لأن الملاحــظ أن المدينيــن يهتمون بســداد الديــون الخالية مــن الفوائد.

ثانيا: حكم اخذ الأجرة مقابل عملية جدولة الديون

لا يجــوز تقاضي مقابــل عن جدولــة الديــون، ولا يجوز احتســاب تعويض علــى التأخير(الفتاوي الشــرعية، رقم٤).

وبالنســبة للبنك الإســلامي الأردني فأنه يقوم بأخذ عمولة مقطوعة تقدر بالمصاريف الإداريــة والقضائية التي تحملها البنك مــن أجل تحصيل الدين، وتقدر أيضا بالجهــد المبذول من قبل العاملين بالبنــك (ابو العز،٢٠١٢).

الفرع الثالث: صور جدولة الديون في المصارف

1. الشرط الجزائي والموقف الفقهي منه

يعــرف الشــرط الجزائي في الفقه الإســلامي هو التزام زائــد، يتفق بموجبه المتعاقــدان على تعييــن التعويض الشــرعي الذي يُســتحق عنــد الإحلال الاختيــاري المضر بالمشــترط (اليمني، ٢٠٠٦).

تطبيقات الشرط الجزائي في عقود الديون المعاصرة

1. البيع بالتقسيط في عقود البنوك التقليدية:

وهــو الــذي يؤجل فيــه الثمــن، وذلك بــأن لا يدفع فــي الحال، بــل يؤجل ويدفــع أقســاطاً متفرقة فــي أوقات معينــة (الحســيني، ١٩٩٩).

بعض عقود البيع بالتقسيط تنص على الشرط الجزائي. ومن صورة ذلك أن يشترط البائع على المشتري أنه في حالة تأخره في سداد الأقساط في الأوقات المتفق عليها وفق الشروط المتفق عليها يفرض عليه زيادة مقدرة على أصل الدين. وحكمه أنه ربا محرم لأن البيع بالتقسيط دين فدخول الشرط الجزائي عليه محرم، لأنه ربا (مجمع الفقه الاسلامي، قرار رقم٩(١٢\٣)٢٠٠٠).

2 القرض المصرفي (البنكي) في عقود البنوك التقليدية:

وهو إعطاء البنك العميل مالاً إلى أجل، أو آجال معينة بشرط زيادة فائدة معينة على رأس المال. وليس في هذا من القرض إلا اسمه وإلا فهو ربا القروض المعروف بربا الجاهلية (اليمني، ٢٠٠٦).

وصورته: أن يشترط على المقترض أنه في حالة عدم السداد في الوقت المحدد فإنه يفرض عليه زيادة على أصل القرض فيكون قرضاً جر نفعاً.

وحكمه: القرض البنكي المشترط فيه الزيادة مقابل القرض محرم. وإذا خلا القرض البنكي من الفائدة فإن دخول الشرط الجزائي عليه محرم ويعتبر العقد فاسدا لأنه أصبح عقد ربا.

3 بطاقات الائتمان

وهي مستند يعطيه مصدره(البنك المصدر) لشخص طبيعي، أو اعتباري (حامل البطاقة) بناء على عقد بينهما يمكنه من شراء السلع، أو الخدمات ممن يعتمد المستند (التاجر) دون دفع الثمن حالًا لتضمنه التزام المصدر بالدفع ويكون الدفع من حساب المصدر ثم يعود على حاملها في مواعيد دورية، وبعضها يفرض فوائد ربوية على مجموع الرصيد غير المدفوع بعد فترة محددة من تاريخ المطالبة، وبعضها لا يفرض فوائد (مجمع الفقه الاسلامي، قرار ١٠٨(١٢\٢)

حكمه:

أ الذي يشترط فيه فائدة فهو ربا صريح حتى ولو لم تشترط فيه الشرط الجزائي.

ب الذي لا يشترط فيه فائدة فإن الشرط الجزائي يحوله من قرض إلى

ربا محـــرم (اليمني، ٢٠٠٦).

4 بيع المرابحة في البنوك الإسلامية

بيــع المرابحة في اصطــلاح الفقهاء : هــو البيع برأس المــال وربح معلوم (الدسوقي، ١٩٩٦).

وصــورة بيــع المرابحــة المعاصــرة والتــي تتعامل بهــا البنوك ما يســمى بالمرابحــة للآمــر بالشــراء وهو عقــد مركب من وعــد وبيع. حيــث يطلب أحد الأشــخاص من شــخص آخر (المصرف – التاجر) أن يشــتري له ســلعة معينــة ويعده أنه فــي حالة شــرائها سيشــتريها منه بربح معيــن يختلف باختــلاف المصرف واختــلاف الأجل (اليمنــي، ٢٠٠٦).

وحكمه: ورد في قرار رقم: ٤٠ - ٤١ (٥/٢ و ٥/٣)[١]

لمجمــع الفقــه الإســلامي الدولــي المنعقد فــي دورة مؤتمــره الخامس بالكويت مــن ١- ٦ جمادى الأولى ١٤٠٩ الموافق ١٠ – ١٥ كانون الأول (ديســمبر) ١٩٨٨م.

أولًا: أن بيــع المرابحة للآمر بالشــراء إذا وقع على ســلعة بعــد دخولها في ملــك المأمــور، وحصــول القبض المطلوب شــرعاً، هــو بيع جائــز، طالما كانــت تقــع علــى المأمــور مســؤولية التلف قبــل التســليم، وتبعــة الرد بالعيــب الخفي ونحوه مــن موجبات الرد بعد التســليم، وتوافرت شــروط البيع وانتفــت موانعه.

ثانيــاً: الوعــد: وهو الــذي يصدر مــن الآمر أو المأمــور على وجــه الانفراد – يكــون ملزمــاً للواعد ديانــة إلا لعذر، وهو ملــزم قضــاء إذا كان معلقاً على ســبب ودخل الموعــود في كلفة نتيجــة الوعد. ويتحدد أثــر الإلزام في هذه الحالــة إما بتنفيــذ الوعد، وإمــا بالتعويض عــن الضرر الواقع فعلًا بســبب عــدم الوفاء بالوعــد بلا عذر.

ثالثــاً: المواعــدة: وهي التي تصــدر من الطرفيــن – تجوز في بيــع المرابحة بشــرط الخيــار للمتواعديــن، كليهمــا أو أحدهما، فــإذا لم يكن هنــاك خيار فإنها لا تجــوز، لأن المواعدة الملزمة في بيع المرابحة تشــبه البيع نفســه، حيث يشــترط عندئــذ أن يكــون البائع مالــكاً للمبيــع حتى لا تكــون هناك

مخالفة لنهي النبي صلى الله عليه وسلم عن بيع الإنسان ما ليس عنده. وحكم دخول الشرط الجزائي في عقد البيع الآجل بعد تمام المواعدة بأنه محرم وفاسد (مجمع الفقه الاسلامي، قرار٤١،٤٠\٢\٥و٣\٥).

5 الاعتماد المستندي

هو تعهد خطي يصدر عن البنك فاتح الاعتماد بناء على طلب عميله (المستورد) يتعهد بموجبه بدفع أو قبول سحوبات أو كمبيالات مسحوبة من المستفيد (عبد النبي، ٢٠٠١).

وصورة الشرط الجزائي: أن يشترط على العميل في حالة تأخره في سداد الاعتماد، أو جزء منه دفع مبلغ معين من المال عن كل يوم تأخير وهو محرم وفاسد لعقد القرض وللاعتماد المستندي لأنه أصبح بالشرط الجزائي عقد ربا (اليمني،٢٠٠٦).

6 السلم في البنوك الإسلامية

هو أن يسلم عوضاً حاضراً في عوض موصوف في الذمة إلى أجل ويسمى سلما وسلفا يقال أسلم وأسلف وهو نوع من البيع ينعقد بما ينعقد به البيع. ويعتبر فيه من الشروط ما يعتبر في البيع وهو جائز بالكتاب والسنة والإجماع (ابن قدامة، ١٩٨١).

ونصه» لا يجوز الشرط الجزائي عن التأخير في تسليم المسلم فيه: لأنه عبارة عن دين، ولا يجوز ويؤكد مجمع الفقه في قراره بالنسبة للشرط الجزائي الوارد في السلم رقم ٨٥(٩\٢) اشتراط الزيادة في الديون عند التأخير» (مجمع الفقه الاسلامي، قرار١٠٩(١٢\٣).

وبالنسبة للبنك الإسلامي الأردني فقد تم إلغاء الشرط الجزائي من عقود المرابحة الصادرة عن البنك وذلك من أجل البقاء على أواصل المحبة ودرءًا للخلاف.

2 غرامة التأخير والموقف الفقهي منها

تعرف غرامة التأخير: بأنها ما يلزم المدين أداؤه من المال على وجه التأديب أو التعويض بسبب تأخره عن وفاء الدين في موعده المحدد (ابو غدة، ٢٠٠٧)

وحكمها في الفقه الإسلامي :

إن المدين الذي يتأخر في السداد نوعان:

الأول: المدين المعسر الذي لا يقدر على الوفاء بديونه فقد اتفق الفقهاء على وجوب إنظاره لقوله تعالى (وَإِن كَانَ ذُو عُسْرَةٍ فَنَظِرَةٌ إِلَى مَيْسَرَةٍ) (سورة البقرة، ايه٢٨٠)

الثاني: المدين الموسر المماطل ومن المتفق عليه بين الفقهاء أن مطل الغني ظلم وإثم وعدوان وذلك لما ورد في المدين (مطل الغني ظلم)

وقد أقر الفقهاء جواز فرض العقوبات التعزيرية من ضرب أو حبس، أو نحو ذلك على مطل الغني بناء على الحديث السابق (الشافعي، ٢٠٠١).

وصدر في المجمع الفقهي في دورته الحادية عشرة المنعقدة بمكة المكرمة في الفترة ١٣-٢٠ رجب ١٤٠٩ه الموافق ١٩٨٩\٤\٢٦م القرار التالي (أن الدائن إذا شرط على المدين، أو فرض عليه، أن يدفع له مبلغاً من المال، غرامة مالية جزائية محددة، أو بنسبة معينة، إذا تأخر عن السداد في الموعد المحدد بينهما، فهو شرط أو فرض باطل، ولا يجب الوفاء به، بل ولا يحل، سواء كان الشارط هو المصرف أو غيره، لأن هذا بعينه هو ربا الجاهلية الذي نزل القران بتحريمه).

وجاء في قرارات مجمع الفقه الإسلامي في دورته السادسة بجدة ما يلي (مجمع الفقه الاسلامي، قرار٥٦(٦\٢).

1. إذا تأخر المشتري المدين في دفع الأقساط عن الموعد المحدد فلا يجوز إلزامه أي زيادة على الدين بشرط سابق أو بدون شرط، لأن ذلك ربا محرم.
2. يحرم على المدين المليء أن يماطل في أداء ما حل من الأقساط، ومع ذلك لا يجوز شرعاً اشتراط التعويض في حالة التأخير عن الأداء.

3 الحيل في الصيرفة الإسلامية

تعرف بأنها تلك الصيغ التي تمارسها بعض المصارف الإسلامية

وقد يجري فيها الربا في الأوراق النقدية. « وذلك بالتحايل على الإحكام الشرعية بقصد إرضاء النفس والتحايل لأكل الحرام وفعله، من الأمور التي حرمها الله تعالى في كتابه وقد أجاز بعض العلماء صوراً من العقود البيعية للبنوك بقصد توفير احتياجات الناس للمال بدون إيقاعهم في الربا ظاهراً، وبقصد إخراجهم من الضيق والحرج والتوسعة عليهم بحكم أن الشريعة دائرة أحكامها على التخفيف واليسر والأخذ بالرخص، فهذا أمر غير مسوغ شرعاً» (الشباني، ١٩٨٧).

نماذج من الحيل المعاصرة

ما أنتجته الهندسة المالية الإسلامية من حلول جديدة لإدارة الديون، ومن تطبيقات الهندسة المالية في المصارف الإسلامية:

1. نموذج المرابحة (نموذج د. سامي السويلم)(سويلم، ١٩٩٨)
   يقوم هذا النموذج على إعادة هندسة بيع المرابحة للآمر بالشراء من خلال عقد المشاركة
2. نموذج الوكالة بأجر (نموذج د. جمال الدين عطية)(عطية، ٢٠٠٨)
   ويقوم هذا النموذج على إعادة هندسة علاقة المودعين مع المصرف الإسلامي، من علاقة المضاربة المشتركة
3. نموذج سندات الإجارة الموصوفة في الذمة(نموذج د. منذر قحف) (قحف، ١٩٩٩)
   سندات الإجارة هي نوع مبتكر من السندات الإسلامية وآليتها أن تكون هناك الخدمة موصوفة في الذمة مثل التعليم

التورق وبطاقات التورق (تورق الخير، تيسير الأهلي)

في الاصطلاح الفقهيً: هو شراء سلعة في حوزة البائع وملكه، بثمن مؤجل، ثم يبيعها المشتري بنقد لغير البائع، للحصول على النقد (الورق) (قحف، ١٩٩٩).

أنواع التورق:

1. التورق الفقهي: عرفناه سابقاً.
2. التورق المنظم: وهو قيام المصرف بعمل نمطي يتم فيه ترتيب عملية بيع سلعة (ليست من الذهب أو الفضة) من أسواق السلع العالمية أو غيرها، على المستورق بثمن آجل، على أن يلتزم المصرف _ إما بشرط في العقد أو بحكم العرف والعادة _ بأن ينوب عنه في بيعها على مشتر آخر بثمن حاضر، وتسليم ثمنها للمستورق (مجمع الفقة الاسلامي، دورته٣،٢٠٠٣،١٧).
3. التورق العكسي: هو أن يكون المستورق شركة أو مؤسسة مالية، أو بنك، وليس الأفراد، حيث يوكل البنك الشركة أو غيرها بشراء السلعة نيابة عنه، ثم يبيعها بنفسه (الزحيلي،ص١٤).

حكم التورق

وجاء في قرار مجمع الفقه الإسلامي رقم ١٧٩(١٩\٥) بشأن التورق في اصطلاح الفقهاء بأنه جائز شرعاً، شرط أن يكون مستوفياً لشروط البيع المقررة شرعاً.

أما التورق المنظم والعكسي فلا يجوزان لأن فيهما تواطؤاً بين الممول والمستورق، صراحة أو ضمناً أو غرقاً، تحايلًا لتحصيل النقد الحاضر بأكثر منه في الذمة وهو ربا (مجمع الفقة، ٢٠٠٩).

الذي تراه الباحثة في حكم التورق انه غير جائز شرعاً إذا قصد منه التواطؤ بين الممول والمستورق ولم يستوف شروط البيع ولم يستبعد موانعه، ويجوز اللجوء الى التورق الحقيقي الذي أجازه الفقهاء في حال كون العميل مضطرا لعملية التورق.

تطبيقات التورق في المصارف الإسلامية

طبقت بعض البنوك الإسلامية أدوات تمويلية جديدة تعتمد على التورق، وإن الهدف من عمليات التورق التي تمارسه بعض البنوك هو

حصول العميل على نقد عاجل مقابل نقد آجل بزيادة مشروطة (احمد، ٢٠٠٣). ومنها:

بطاقة تورق الخير

يصدرها البنك السعودي الأمريكي، وهذه البطاقة بمثابة قرض من سامبا للعميل الذي يحوزها، وحين يتأخر هذا العميل عن السداد ويرغب في استمرار فعالية البطاقة يتيح له سامبا الدخول في تورق الخير(السبهاني، ٢٠٠٥)

بطاقة تيسير الأهلي

يصدرها البنك الأهلي السعودي وقد إجازتها هيئته الشرعية، وتكييفها: إن إصدار البطاقة بمثابة تقديم قرض من الأهلي إلى العميل الذي يستخدم هذا القرض في تمويل مشترياته أو بالسحب المباشر، فإذا حل اجل سداد القرض (صدر كشف الحساب) فإنه يتعين على العميل أن يسدد هذا القرض نقداً كلياً أو جزئياً حتى يضمن استمرار صلاحية سريان البطاقة (السبهاني، ٢٠٠٥)

حكم بطاقتي تيسير الأهلي وتورق الخير

في هاتين البطاقتين مخالفات شرعية تدل على عدم جوازهما ومنها:

أنهما داخلتان في ربا الجاهلية « إما أن تقضي وإما أن تربي»

أن فيهما تحايلًا على الربا (البخيت، الحنيطي)وقد حذرنا النبي صل الله عليه وسلم من الاحتيال على ما حرمه الله تعالى بقوله» قاتل الله اليهود، حرمت عليهم الشحوم فجملوها فباعوها(البخاري، ١٩٨٧)

اتجهت بعض الهيئات الشرعية في المصارف الإسلامية على الفتوى بجوازها، إلا أنها لا تحقق غرض المستهلك (عميل المصرف) إذ يحتاج أكثر الناس إلى تقسيط المبلغ لذلك قامت الهيئتان الشرعيتان لدى المصرفين الأهلي التجاري السعودي والسعودي الأمريكي، بإصدار قرار بشرعية بطاقتي الخير والتيسير الائتمانيتين التابعتين للمصرفين، وأنهما متوافقتان مع الشريعة الإسلامية. وذلك بترتيب مسبق للتورق ضمن عمل البطاقة. عن طريق إتاحة الفرصة للعميل الذي لا يرغب في دفع

المبلغ دفعة واحدة (البخيت، الحنيطي).

الفرع الرابع: تقييم أساليب جدولة الديون من منظور شرعي

أن من أهم المشكلات التي تواجه المصارف الإسلامية عدم الالتزام بسداد الديون في مواعيد الاستحقاق، مما ينجم عنه آثار سلبية على البنك.، وقد تصل المبالغ المستحقة وغير المدفوعة إلى مبالغ كبيرة جدا ويعجز العملاء عن تسديد التزاماتهم وفي هذه الحالة يلجأ البنك إلى عملية جدولة الديون حيث يتم الاتفاق مع المدين على جدولة ديونه، بدون زيادة على أصل الدين أي دون إضافة فوائد أو أي مبالغ أخرى، من منطلق القاعدة الشرعية « فنظرة إلى ميسرة».

وقد تأخذ عملية الجدولة صوراً عدة إلا أن بعض صور الجدولة غير ملتزمة بضوابط الشريعة الإسلامية، وبالرغم من ذلك فان بعض المصارف الإسلامية تعمد إلى تطبيقها، كما في الشرط الجزائي وغرامة التأخير، ولا خلاف بين الفقهاء في إن اشتراط الزيادة على الدين غير الربوي يجعل الدين ربوياً (ابن قدامة، ١٩٨١)، كما وتلجأ بعض البنوك الإسلامية إلى التحايل على الربا من أجل قلب المديونية كما في التورق، كما بينا حكم التورق وتطبيقاته في البنوك الإسلامية.

وبالنسبة للبنك الإسلامي الأردني يقوم بعملية جدولة الديون غير العاملة بدون أي مقابل أو زيادة على أصل الدين.

أما البنوك التقليدية تعتبر القروض فيها لأجل ويلزم أن يسدد المدين ما عليه للمصرف عند حلول ذلك الأجل، ويعتبر مماطلًا إذا تأخر عن السداد دون موافقة البنك، وإذا تأخر وماطل في السداد زاد الدين في ذمته يتحدد في ضوء ما زاد من أجل، وتقوم بجدولة الديون في حالة عجز العميل عن السداد في الوقت المقرر مع رغبة العميل في الاستمرار بعلاقته مع البنك واستعداده لتحمل فوائد إضافية، وتطبق جدولة الديون بزيادة على أصل الدين، من خلال تطبيقات الجدولة بحيث تتعامل بالفوائد الربوية وفرض الشرط الجزائي على المدين، وكما نعلم

إن البنــوك التقليدية تقــوم على نظــام الفوائــد الربوية، والفوائــد الربوية توضــع على المدين منــذ البداية، وتلزم المدين مطلقاً ســواء كان معســراً أو موسراً.

الفرع الخامس: حكم جدولة الديون

جدولــة الديــون هي زيــادة مبلغ الديــن، وتــؤدي جدولة ديــون الأفراد في البنــوك إلــى تراكــم الفوائــد الربوية والرســوم الآجلــة مما يزيد مــن أزمة الديون.

وقــد أقر الفقهــاء إن أي زيادة مشــروطة على مبلغ الدين تعتبــر من الربا المحرم، كمــا جاء في قوله تعالى « يَــا أَيُّهَا الَّذِيــنَ آمَنُواْ اتَّقُواْ اللَّــهَ وَذَرُواْ مَا بَقِيَ مِنَ الرِّبَــا إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ»(ســورة البقرة، آية٢٧٨.)

وبمــا إن جدولة الديون مــع الزيادة على أصــل الدين ربا محرم شــرعاً، فقد جــاء فــي قرار مجمــع الفقه الإســلامي فــي دورتــه الثامنة عشــرة بمكة المكرمــة ما يلي (قــرار مجمع الفقه الاســلامي، قــرار ١٥٨(١٧\٧)٢٠٠٦).

وبعــد الاطلاع علــى قــرار المجمع بشــأن موضوع بيــع الدين فــي دورته السادســة عشــرة المنعقــدة فــي مكــة المكرمــة فــي المــدة مــن ٢١-٢٦/١٠/١٤٢٢هـــ الــذي يوافقــه ٥-١٠/١/٢٠٠٢م والــذي جــاء فيه ما نصــه [ثانيا : مــن صور بيــع الدين غيــر الجائــزة : أ. بيع الديــن للمدين بثمــن مؤجل أكثر من مقــدار الدين، لأنه صــورة من صور الربــا، وهو ممنوع شــرعاً، وهو ما يطلق عليــه (جدولــة الدين).]

يعد من فســخ الديــن في الديــن الممنوع شــرعاً كل ما يفضــي إلى زيادة الديــن على المدين مقابــل الزيادة في الأجــل أو يكون ذريعــة إليه ويدخل في ذلك الصــور الآتية :

1. فســخ الدين في الديــن عن طريق معاملــة بين الدائن والمدين تنشــأ بموجبها مديونيــة جديدة على المدين من أجل ســداد المديونية الأولى كلها أو بعضها، ومن أمثلتها: شــراء المدين ســلعة مــن الدائن بثمن مؤجــل ثم بيعها بثمن حال من أجل ســداد الديــن الأول كله أو بعضه.

فلا يجوز ذلك ما دامت المديونية الجديدة من أجل وفاء المديونية الأولى بشرط أو عرف أو مواطأة أو إجراء منظم، وسواء في ذلك أكان المدين موسراً أم معسراً وسواء أكان الدين الأول حالًا أم مؤجلًا يراد تعجيل سداده من المديونية الجديدة، وسواء اتفق الدائن والمدين على ذلك في عقد المديونية الأول أم كان اتفاقاً بعد ذلك، وسواء أكان ذلك بطلب من الدائن أم بطلب من المدين. ويدخل في المنع ما لو كان إجراء تلك المعاملة بين المدين وطرف آخر غير الدائن إذا كان بترتيب من الدائن نفسه أو ضمان منه للمدين من أجل وفاء مديونيته.

2. بيع المدين للدائن سلعة موصوفة في الذمة من غير جنس الدين إلى أجل مقابل الدين الذي عليه، فإن كانت السلعة من جنس الدين فالمنع من باب أولى.
3. بيع الدائن دينه الحال أو المؤجل بمنافع عين موصوفة في الذمة.
أما إن كانت بمنافع عين معينة فيجوز.
4. بيع الدائن دين السلم عند حلول الأجل أو قبله للمدين بدين مؤجل سواءٌ أكان نقداً أم عرْضاً، فإن قبض البدل في مجلس العقد جاز.
ويدخل في المنع جعل دين السلم رأس مال سلم جديد.
5. أن يبيع الدائن في عقد السلم سلعة للمدين – المسلم إليه – مثل سلعته المسلم فيها مرابحة إلى أجل بثمن أكثر من ثمن السلعة المسلم فيها، مع شرط أن يعطيه السلعة التي باعها له سداداً لدين السلم.

إذًا جدولة الديون بزيادة مدة سدادها مع زيادة مقدار الدين، محرم شرعاً، لأنه نوع من الربا فالدين إذا استقر في الذمة تحرم الزيادة عليه بأي شكل من الإشكال.
أما جدولة الدين مع ثبات مبلغ الدين وعدم الزيادة عليه، فجائز شرعاً وهو من باب التيسير على المدين وأنظاره.

النتائج والتوصيات

أولا: النتائج

1. عملية جدولة الدين هي مجرد تأجيل وتخفيف مؤقت في عبء الدين، ويزول أثرها بعد فترة، ويتزايد عبء الدين بسبب تزايد الدين مرة أخرى.
2. تتم عملية جدولة الديون في البنوك التقليدية مقابل نسبة عالية من الفائدة على القروض.
3. تتم عملية جدولة الديون في البنك الإسلامي الأردني بدون زيادة على أصل الدين.

ثانياً: التوصيات

1. إلغاء الشرط الجزائي وغرامة التأخير الذي يفرضه البنك على المدينين لأنهما بمثابة فوائد التأخير المحرمة شرعاً.
2. يمكن الوقاية من مشكلة الديون المتعثرة من خلال وضع سياسات إرشادية واستثمارية للعميل من خلال دراسة وضعه وهل يوجد إمكانية لاستمرار نشاطه وسمعته الجيدة ووفاءه بالتزاماته سابقاً.
3. يمكن أن تتم الجدولة في البنوك الإسلامية عن طريق إجراء عملية مرابحة جديدة بالاتفاق بين البنك والعميل على ربح أكثر لتغطية ما فات البنك بسبب جدولة الدين.

المراجع

- احمد، احمد محي الدين،(٢٠٠٣م)، التطبيقات المصرفية لعقد التورق وآثارها على مسيرة العمل المصرفي الإسلامي، كتاب الوقائع دور المؤسسات المصرفية الإسلامية في الاستثمار والتنمية، مركز البحوث والدراسات، الشارقة، الإمارات.
- إسماعيل، عبد سعيد عبد،(١٩٩٦م)، أزمة المديونية الأجنبية في العالم الإسلامي، دار المنارة، السعودية، ط١.
- الأمين، حسن عبدالله،(٢٠٠٠م)، حكم التعامل المصرفي بالفوائد، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، جدة، السعودية.
- البخاري، محمد بن إسماعيل أبو عبدالله،(١٩٨٧م)، صحيح البخاري، دار ابن كثير، بيروت، لبنان ط٣.
- البخيت، زياد، الحنيطي، هناء، (٢٠٠٩)، مدى مشروعية العمل بالتوريق والتورق المصرفي المنظم، مجلة جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، العدد ٢٤.
- بلوناس، عبدالله،(١٩٩٦م)، أزمة الديون الخارجية بالدول النامية وخيار إعادة الجدولة مع دراسة حالة الجزائر، رسالة ماجستير ، جامعة الجزائر، الجزائر.
- حداد، وسيم، (٢٠٠٥م)، الديون المتعثرة في البنوك التجارية في الأردن، رسالة ماجستير ،جامعة اليرموك ،الأردن.
- الحسيني، احمد بن حسن, (١٩٩٩م)، بيع التقسيط بين الاقتصاد الوضعي والاقتصاد الإسلامي، مؤسسة شباب الجامعة، والإسكندرية، مصر.
- خضير، حسن، (٢٠٠٢م)، أزمة الديون الخارجية في الدول العربية والإفريقية، مركز الأمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية ، أبو ظبي، الإمارات، ط١.
- الداوود، ماجد حسن،(٢٠٠٠م)، إدارة الديون المتعثرة لدى البنوك التجارية في الأردن، رسالة ماجستير، غير منشورة، جامعة النيلين،

الخرطوم، السودان.
- الدسوقي، محمد ،(١٩٩٦م)، حاشية الدسوقي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط١.
- ديدح، آلاء محمود، (٢٠٢١م)، جدولة الدين في المصارف التقليدية والمصارف الإسلامية، مجلة الاقتصاد الاسلامي العالمية، العدد ١٠٤.
- الربيعي، فلاح خلف، (٢٠٠٨م)، مقترحات لمعالجة مشكلة الديون المصرفية المتعثرة في العراق، على شبكة الانترنت١٣\١٨، www. ahewar.org .
- الزحيلي، وهبة، التورق حقيقته، أنواعه، منظمة المؤتمر الإسلامي، الشارقة، الإمارات العربية المتحدة، الدورة التاسعة عشرة.
- زكي، رمزي، (١٩٧٨)، أزمة الديون الخارجية، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، مصر.
- السبهاني، عبد الجبار،(٢٠٠٥م)، التورق المصرفي المعاصر، مجلة كلية الشريعة والدراسات الإسلامية ، جامعة قطر، قطر، العدد ٢٣.
- أبو سعد، محمد، (٢٠٠١م)، التعويض القضائي والشرط الجزائي والفوائد القانونية، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، مصر.
- سويلم، سامي،(١٩٩٨م)، الوساطة المالية في الاقتصاد الإسلامي، مجلة جامعة الملك عبد العزيز، جدة، السعودية، مجلد١٩.
- الشافعي، أبي يحيى زكريا الأنصاري،(٢٠٠١م)، أسنى المطالب شرح روض الطالب، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط١.
- الشباني، محمد، (١٩٨٧م)، بنوك تجارية بدون ربا، دار عالم الكتب، الرياض، السعودية.
- شبير، محمد عثمان، (٢٠٠٧م)، المعاملات المالية المعاصرة في الفقه الإسلامي، دار النفائس، عمان، الأردن، ط٦.
- الصوا، علي، (١٩٩٣م)، الشرط الجزائي في الديون دراسة فقهية مقارنة، كتاب الوقائع دور المؤسسات المصرفية الإسلامية في الاستثمار والتنمية، مركز البحوث والدراسات، الإمارات، أبو ظبي،

الإمارات.
- عبد النبي، جمال،(٢٠٠١م)، الاعتمادات المستندية، مركز الكتاب الأكاديمي، عمان، الأردن، ط١.
- عبد الكريم، فارس، أحكام الالتزام، محاضرات في القانون المدني، ج ٢، ٢٠٠٨\٤\٩، على شبكة الانترنت www.farisalajrish.maktooblog.com
- عطية، جمال الدين،(٢٠٠٨م)، المشاركة المتتالية في البنوك الإسلامية، مجلة جامعة الملك عبد العزيز، جدة، السعودية، ص١١١.
- أبو العز، علي، أمين سر هيئة الرقابة الشرعية، البنك الإسلامي الأردني، مقابلة شخصية، ٢٠١٢/١/٣م.
- أبو غدة، حسن، غرامة تأخير وفاء الدين وتطبيقاتها المعاصرة دراسة فقهية، على شبكة الانترنت www.islamfeqh.com
- قادري، نهلة، وساسي، عبد الحفيظ، (٢٠١٧م)، إدارة الديون المتعثرة في البنوك الإسلامية، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، العدد ٦.
- قحف، منذر، (١٩٩٩م)، سندات الإجارة والأعيان المؤجرة، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، جدة، السعودية.
- ابن قدامه، عبدالله بن أحمد، (١٩٨١م)، المغني، مكتبة الرياض الحديثة، ج٤، .
- الملكاوي، محمد، (٢٠١٠م)، التعثر المصرفي الإسلامي، المكتبة العصرية، القاهرة، مصر، ط١.
- ابن منظور، محمد، (١٩٩٩م)، لسان العرب، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان.
- النيسابوري، مسلم بن الحجاج، (٢٠١٠م)، صحيح مسلم، دار الجيل، بيروت، لبنان، ج٥، ص٥٠.
- هندي، منير، (٢٠٠٠م)، شبهة الربا في معاملات البنوك التقليدية والإسلامية دراسة اقتصادية وشرعية، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر .
- اليمني، محمد، (٢٠٠٦م)، الشرط الجزائي وآثره في العقود المعاصرة،

دار الكنوز، الرياض، السـعودية، ط١.

التقارير السنوية

- البنـك المركزي الأردني، رقـم ٤٧\٢٠٠٩م، تعليمات تصنيف التسـهيلات الائتمانيـة واحتسـاب مخصص التدني واحتياطـي المخاطر المصرفية العامة، على شـبكة الانترنت، www.cbj.gov.jo
- الفتاوى الشـرعية، البنك الإسـلامي الأردني، نشـرة إعلاميـة رقم (٤)، ج١، ص٢٦.
- التقارير السنوية، البنك الإسلامي الأردني، للأعوام ٢٠٠٨، ٢٠٠٩، ٢٠١٠م.

كلية الاقتصاد وإدارة الأعمال

الجامعة الإسلامية بمنيسوتا